دراسات
في العلوم السياسية

العلاقات الصينية – الروسية منذ عام ٢٠٠٩
(دراسة تحليلية في واقعها ومستقبلها)

المدرس الدكتور
أمير نجم عبود
الجامعة الاسلامية في النجف الأشرف
كلية الاعلام- قسم الصحافة

العلاقات الصينية – الروسية منذ عام ٢٠٠٩
(دراسة تحليلية في واقعها ومستقبلها)

China-Russia relations since 2009 (an analytical study in its reality and future)

المدرس الدكتور
أمير نجم عبود
الجامعة الاسلامية في النجف الأشرف/ كلية الاعلام- قسم الصحافة
Dr. AMEER NAJM ABBOOD
Islamic university in An Najaf
ameer.najm@iunajaf.edu.iq

ملخص البحث

يكتسب موضوع **العلاقات الصينية –الروسية منذ عام ٢٠٠٩ (دراسة تحليلية في واقعها ومستقبلها)** أهمية كبيرة، نظراً لأهمية العوامل والأبعاد المرتبطة به، كالأبعاد الاقتصادية والأمنية والعسكرية والسياسية، فضلاً عن العاملين الجغرافي والأمريكي اللذين لهما تأثير مهم في علاقات الصين وروسيا، هذه المعطيات لها انعكاسات على حاضر ومستقبل علاقة الدولتين، إذ أن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها عبر هذا البحث هي: (ستبقى حالة التعاون ما بين الطرفين مستقبلاً لكثرة المصالح المشتركة بينهما، فضلاً عن التحدي الصيني والروسي المشترك للهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، الذي يقابله التمدد الأمريكي نحو مناطق مهمة تمس أمنهما القومي). ولغرض توثيق كل تلك المعطيات علمياً تم الاعتماد على المنهج النظمي لمعرفة أهم المدخلات في عملية التفاعل ما بين الدولتين ثم الوقوف على نتائج ذلك.

المقدمة

تعد الصين وروسيا فاعلين رئيسين في النظام الدولي، لذا عملية التفاعل بينهما لها انعكاسات مهمة على طبيعة ذلك النظام، ثم تحدد هيكليته مستقبلاً، من هنا تكمن **أهمية موضوع** العلاقات الصينية – الروسية، فالدولتان لهما توجهات وسياسات إقليمية ودولية تسعى عبرها لتحقيق

مصالحهما، ويبدو إن أغلبية أهدافهما الخارجية متطابقة إلى حدٍ ما، لا سيما فيما يتعلق بأسس النظام الدولي وطبيعته، وبرزت أهمية علاقات الدولتين والبحث في طبيعتها منذ عام ٢٠٠٩، أي بعد حدوث الأزمة المالية العالمية التي أثرت على قوة الاقتصاد الصيني، وشجعت روسيا على رسم سياسة تنافسية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، كان ذلك بالتوازي مع الطموح الصيني المتصاعد لغرض بناء مكانة دولية وإقليمية، عليه تبرز **إشكالية البحث** في: مدى تأثير المصالح المشتركة على طبيعة العلاقات الصينية – الروسية، أما **فرضية البحث** تفيد بأن هناك معطيات اقتصادية وعسكرية وأمنية وسياسية دفعت البلدين نحو التقارب والتنسيق، ثم رسم استراتيجية مستقبلية، تتحقق بواسطة التعاون بينهما، لغرض بناء نظام دولي متعدد الأقطاب، ولغرض الاستدلال العلمي في موضوع البحث تم الاعتماد على **المنهج النظمي**، أما **هيكلية البحث** تتكون من مقدمة وخاتمة وثلاثة مباحث وهي: المبحث الأول: العوامل المؤثرة في العلاقات الصينية – الروسية، المبحث الثاني: أبعاد العلاقات الصينية– الروسية، المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الصينية– الروسية.

المبحث الأول

العوامل المؤثرة في العلاقات الصينية– الروسية

إن أبرز العوامل المؤثرة في العلاقات الصينية – الروسية يمكن توزيعها على مطلبين ووفقاً للآتي: المطلب الأول: تأثير العامل الجغرافي على العلاقات الصينية – الروسية، المطلب الثاني: تأثير العامل الأمريكي والغربي على العلاقات الصينية – الروسية.

المطلب الأول: تأثير العامل الجغرافي على العلاقات الصينية – الروسية

يعد اقليم شينجيانج ذو النزعة الانفصالية من العوامل الجغرافية التي تدفع الصين نحو التعاون مع روسيا، إذ اتفق الطرفان على مواجهة الجماعات الانفصالية، وتم إقرار ذلك في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها منظمة (شنغهاي) التي أسستها كل من الصين وروسيا إلى جانبهما جمهوريات آسيا الوسطى، يذكر أن إقليم شينجيانج يقع جغرافياً بجوار منطقة آسيا الوسطى[١]، وهناك تنسيق واسع بين روسيا والصين من أجل تحجيم الحركات الإسلامية في آسيا الوسطى لتحقيق الإستقرار في هذه المنطقة، إذ ينظم البلدان مناورات مشتركة سنوياً–في كل من روسيا والصين – تحت شعار "مهمة السلام" من أجل هذا الغرض، تستعمل

في هذه المناورات مختلف أنواع الأسلحة البرية والجوية[٢].

إن إقليم شينجيانج الصيني الذي تقطن به العرقية الإيغورية المسلمة يمثل سدس الأراضي الصينية، ويحتوي على (٢٥%) من ثروات البلاد النفطية، ويقع فيه ممر خطوط الأنابيب التي تنقل النفط والغاز من آسيا الوسطى إلى المراكز الصناعية في وسط البلاد وشرقها، وتوجد في الإقليم المنشآت النووية الصينية، لذا هذه المنطقة تتمتع بأهمية جيوبوليتيكة في الإدراك الصيني، عليه تعد مسألة استقرارها والسيطرة عليها أولوية صينية[٣].

تتقارب المصالح الجغرافية الصينية والروسية في آسيا الوسطى إلى حدٍ بعيد، إذ تعد تلك المنطقة جزءاً من المجال الحيوي الروسي، وتشترك الصين مع دول المنطقة في حدود تصل مسافتها إلى (٧) آلاف كم، لذا هناك اتفاق صيني – روسي على وجوب التصدي للنفوذ الأمريكي في هذه المنطقة، الذي تنامى بعد انتهاء الحرب الباردة عبر الاستثمارات الأمريكية في آسيا الوسطى، فضلاً عن التواجد الميداني[٤].

بناءاً على ذلك، عملت الصين وروسيا وبمبادرة صينية بالأساس إلى إحياء طريق الحرير التاريخي الذي يربط آسيا بأوروبا. فتم العمل بمشروع خط السكك الحديدية الذي يبلغ طولها (٨١) كم، يهدف هذا المشروع لربط (٤٤) دولة جغرافياً، ويبدو أن الموقع الجغرافي لروسيا يكتسب أهمية كبيرة لإنجاحه، بالتالي يحتم على الصين أن تتعاون معها، إذ ضمن هذا المشروع يقع ممر شمالي يربط أوروبا بالمحيط الهادئ، تقع ضمن هذا الممر: ألمانيا وبولندا وبيلاروسيا وروسيا وكازاخستان ومنغوليا والصين وشبه الجزيرة الكورية، وهناك خط آخر يسمى بخط سيبيريا الروسية، تُنقل عبره كميات كبيرة من الحمولات القادمة من شرق آسيا إلى موسكو ثم أوروبا، ونظراً لوجود مشاكل سياسية مع كوريا الشمالية والعقوبات المفروضة عليها، فإن جزء كبير من الحمولات يتم تحويلها عبر ميناء (فلاديفوستوك) الروسي، وهناك ممر آخر يسمى الممر الشمالي الجنوبي، فهو يربط شمال أوروبا بالخليج العربي عبر روسيا ووسط آسيا ومنطقة القوقاز. أما في داخل روسيا فتم إنشاء خط للسكك الحديدية يربط ميناء (فلاديفوستوك) وموسكو، فضلاً عن استعمال شبكات النقل الروسية لغرض نقل البضائع للدول الآسيوية والأوروبية[٥].

يتضح مما تقدم، أهمية الموقع الجغرافي الروسي في مُمرات طريق الحرير المزمع إنشاؤه من قبل الصين، وهي مبادرة صينية بالأساس تسعى عبرها إلى تنمية مكانتها الدولية والإقليمية بواسطة ربط إقتصاديات الدول التي يمر بها هذا المشروع بإقتصادها، فضلاً عن الأهداف

الجغرافية الأخرى للبلدين، التي تتمثل بتحقيق الإستقرار الإقليمي في المناطق المجاورة لهما، هذه المدخلات الجغرافية تؤثر على العلاقات الروسية – الصينية وتدفع بها نحو المزيد من التعاون والتنسيق.

المطلب الثاني: تأثير العامل الأمريكي والغربي على العلاقات الصينية – الروسية

تنظر كلُ من الصين وروسيا إلى التواجد والنفوذ الأمريكي بالقرب من حدودهما أنه يمثل تهديداً لأمنهما القومي، فروسيا اتبعت سياسة تقوم على تعزيز قوتها وإضعاف أعدائها، ذلك بعدم نشر قواتها المسلحة على مناطق خارجية بقواعد ووجود على الأرض، باستثناء المناطق ذات البعد الجيواستراتيجي الذي يؤثر على الأمن القومي الروسي، فضلاً عن تنشيط مبيعات الأسلحة الروسية إلى الخارج، ومن بين أكثر الدول شراءاً لتلك الأسلحة هي الصين. وتسعى روسيا بواسطة ذلك إلى تقوية الصين التي تشترك معها في نظرتها إلى النظام الدولي، الذي ينبغي أن يكون متعدد الأقطاب بدلاً من نظام تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية[٦].

بدأت العلاقات الروسية–الصينية تتخذ اتجاهاً جديداً منذ تأسيس منظمة (شنغهاي) عام ١٩٩٦، والبعض يسميها تحالف مضاد لحلف شمال الأطلسي، نظراً لاختراق الحلف الأخير المجال الحيوي الروسي وتمدده نحو شرق أوروبا، استهدفت منظمة (شنغهاي) منذ تأسيسها تحقيق الرفاهية الإقتصادية لشعوب شمال ووسط آسيا، لكن هناك أهداف أخرى تسعى المنظمة إلى تحقيقها ذات بعد أمني وعسكري، إذ بدأت دول الأعضاء فيها بتخفيض عدد قواتها على حدودها المشتركة، وكان مدخل توسع حلف شمال الأطلسي نحو شرق أوروبا ووسط آسيا مبرراً لروسيا والصين، اللتين تسعيان إلى تحويل منظمة (شنغهاي) إلى تحالف شبه عسكري، وذلك بإقامة المناورات العسكرية المتكررة بين دول الأعضاء، فضلاً عن صياغة وثيقة للتعاون العسكري، ومكافحة الإرهاب والحركات الإنفصالية، بدأت المنظمة بعد نهاية ٢٠١١ في بحث التوسع نحو جنوب آسيا بضم كل من باكستان والهند، فضلاً عن ضم كوريا الشمالية، كل تلك الإجراءات تهدف إلى أحتواء النفوذ الأمريكي في قارة آسيا، الذي تعزز عسكرياً في شرق وجنوب شرق ووسط آسيا منذ تولي الرئيس الأمريكي السابق (بارك أوباما) الإدارة في البيت الأبيض[٧].

من ناحية أخرى يعد إبقاء سعر صرف العملة الصينية والرفض الصيني المستمر على عدم تغييره، أحد الأسباب التي أدت إلى زيادة الحساسية السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أصبحت الصين بعد حدوث الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨

منافس عنيد يصر على دعم عملته وتجارته الخارجية، بل اتهمت الصين الولايات المتحدة الأمريكية بأنها هي سبب تلك الأزمة عبر دعم الإقتصاد الرمزي[٨].

من جهة أخرى، أكد الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) عام ٢٠١٢ على ضرورة ضمان دور روسيا في الشؤون العالمية، وانتقد التحركات الغربية خصوصاً بالقرب من حدود بلاده بواسطة حلف شمال الأطلسي ووصفها بأنها أحادية الجانب، لمواجهة ذلك وعد الرئيس الروسي الجيش بتزويده بأسلحة حديثة ومتطورة، بالأعتماد على المقومات القوة التي أضحت روسيا تتمتع بها، ثم شدد على ضرورة تأهيل القوات المسلحة الروسية لتكون قادرة برد أي خطر محتمل، عبر رفع درجات التأهب للقتال والتحرك السريع والتأهيل، لغرض بناء قدرة ردعية فعالة، ويتضمن ذلك البرنامج تحديث السلاح الصاروخي والنووي والطائرات والغواصات الاستراتيجية[٩]، فهدف كل تلك الإجراءات هي عودة الفاعلية الروسية في الشؤون الدولية، يأتي ذلك بالتوازي مع الاستراتيجية الصينية التي تهدف إلى تقوية دورها في النظام الدولي[١٠].

تسعى الصين إلى موازنة الوجود الأمريكي، وهي تتخوف من توسع عمليات حلف شمال الأطلسي إزاء المناطق المجاورة لها، إذ هناك حالة شك وتوجس معلنة على المستوى العسكري بين الدولتين، فالولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ بقواعد عسكرية في كوريا الجنوبية واليابان، فضلاً عن الوجود الأمريكي في المحيط الهادئ لضبط التوازنات في آسيا – المحيط الهادئ، لحماية تايوان وردع كوريا الشمالية وأحتواء الصين، إذ تشير تقارير أمريكية على أن الصين بعد أن تنامت قوتها توسعت أهدافها لتصل إلى أبعد من استعادة تايوان، بل تصل إلى قاعدة (جوام) الأمريكية في المحيط الهادئ، وتصدر الصين تحذيرات بشكل مستمر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، تشدد على عدم السماح لأية قوة خارجية بفرض مفهومها الأمني على قارة آسيا، لذلك كيفت علاقاتها مع روسيا تدريجياً[١١].

إن الولايات المتحدة الأمريكية لا زالت تسعى إلى المحافظة على هيمنتها العالمية، وذلك بسبب مقومات القوة التي تتمتع بها، فهي لا زالت متقدمة في مجالات تقنية المعلومات والعلوم الحياتية والنانوتكنولوجي، تعد هذه الصناعات بمجملها رئيسة للمستقبل، لتواجه بها القوى المنافسة لهيمنتها مثل الصين وروسيا، إذ هاتين الدولتين تسعيان إلى المنافسة وبقوة مع الولايات المتحدة الأمريكية في المجال الإقتصادي والمجال التكنولوجي، بهذا سيتميز النظام الدولي

بسيولة شديدة تتغير فيه موازين القوى والمراكز[١٢].

تأسيساً على ذلك، تعمل الولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف شمال الأطلسي على عدم عودة روسيا إلى الصعود الإستراتيجي العالمي، لذا سعت إلى التوسع في عمق المصالح الجغرافية الروسية بضم دول حلف وارشو المنحل ودول البلطيق إلى حلف شمال الأطلسي، فضلاً عن أوكرانيا وجورجيا، وفرضت عقوبات إقتصادية على روسيا نتيجة تدخلها في أوكرانيا، لذلك عاد التوتر في العلاقات الروسية – الأمريكية منذ أن بدأت روسيا تطبيق إستراتيجية تفعيل نفوذها على المستوى الدولي، فضلاً عن التقارب في العلاقات الروسية– الصينية، لذا نشأ محوران أساسيين في منطقة أورآسيا، الأول: محور أمريكي– ياباني، والثاني محور روسي– صيني، والمحور الأخير يتم تنسيق سياساته عبر آليات متعددة لعل أبرزها منظمة شنغهاي[١٣].

كانت الولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف شمال الأطلسي قد أجمعت على عدم انضمام روسيا إلى الحلف بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، كانت حجة الدول الغربية هي عدم توفر شروط الانضمام في روسيا، فضلاً عن أن الأخيرة تعد دولة كبيرة، وعندما تنضم إلى الحلف ستحدث تغييرات جذرية فيه، مما يمنحها حق الاعتراض على قرارات الحلف، أيضاً عند انضمامها سيفقد الحلف سمته الدفاعية، إذ ستصبح منظمة للأمن الجماعي، وهذا ما تسعى روسيا لتحقيقه، فضلاً عن أن روسيا هي دولة غير أوروبية، لأن (٧٥%) من أراضيها تقع في آسيا، لاسيما أن سياسة توسيع الحلف قد أتت بدفع أمريكي، إذ هي موجهة لاحتواء روسيا وغيرها من الدول المنافسة كالصين، رغم الاعتراضات الروسية[١٤].

يبقى حلف شمال الأطلسي أداة عسكرية وأمنية أمريكية لفرض هيمنتها العالمية، وهي تسعى لتوسيعه شرقاً، لغرض فرض الهيمنة الأمريكية على المحيط الهادئ ووسط آسيا والمحيط الهندي[١٥]، عبر تذليل العقبات مع الشركاء الأوروبيين بالتعاون الاقتصادي والأمني أحياناً، والضغط في أحياناً أخرى، من جهة أخرى، لغرض ضمان توسيع الحلف، سعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى جعل العلاقة مع روسيا مستقرة وعبر فكرة (الشراكة من أجل السلام) بحجة تحقيق الأمن الأوروبي من الأورال شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، ومكافحة الإرهاب، إذ عملت هذه الإدارات الأمريكية على طمأنة المفاوضين الروس أمنياً وسياسياً على أن الحلف يسعى لتحقيق هذه الأهداف فقط، يبدو أن غياب مؤسسة أمنية خاصة بالإتحاد الأوروبي من الأسباب التي ساعدت على ضمان النفوذ

الأمريكي في القارة الأوروبية وتمدده باستمرار إلى المجال الحيوي الروسي في شرق أوروبا[١٦]. تصاعد الخلاف الأمريكي– الروسي عندما ضمت روسيا شبه جزيرة (القرم) في عام ٢٠١٤، ودعمها لجماعات مسلحة في إقليمي دونتسيك ولوجانسك في شرق أوكرانيا، فضلاً عن مضاعفة موازنتها العسكرية، وكانت روسيا قد هددت بنشر صواريخ (إسكندر) التي يصل مداها إلى (٤٨٠) كم نحو دول شرق أوروبا رداً على نشر الدرع الصاروخي الأمريكي هناك[١٧]، لذا تدهورت العلاقات الأمريكية– الروسية للأسباب أعلاه يضاف إليها الخلاف بشأن الحدّ من الأسلحة، لا سيما الحدّ من الأسلحة النووية، تصاعد ذلك الخلاف في عام ٢٠١٦ ، عندما أظهر الجانبان مواقف متصلبة اتجاه بعضهما، وعلى الرغم من وجود حديث يفيد بأن هناك علاقة ما بين روسيا والرئيس الأمريكي (دونالد ترامب)، إلا أنه تبقى هناك تيارات داخلية أمريكية تدفع نحو التشدد مع روسيا، إذ توجد قضايا خلافية ما بين الدولتين، لعل أبرزها التدخل الروسي في أوكرانيا وسوريا ومستقبل الشرق الأوسط، بل تتجاوز ذلك لتصل إلى النظرة المستقبلية للسيادة والنفوذ على المستوى العالمي، لا سيما أن روسيا غير مستعدة لتغيير موقفها اتجاه تلك القضايا، لأنها تؤثر على مكانتها الدولية، إذاً سيبقى التوتر هو السائد في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية[١٨]، الأمر الذي تشترك به مع الصين، التي تتوجس حذراً من الاقتراب الأمريكي من حدودها، فضلاً عن الخلافات الأمريكية – الصينية بشأن الأمور التجارية والمالية، لذا يعد العامل الأمريكي كدافع مهم للتقارب الروسي – الصيني، بسبب كل المعطيات التي ذكرت أعلاه.

المبحث الثاني

أبعاد العلاقات الصينية – الروسية

لمعرفة الأبعاد المهمة في العلاقات الصينية– الروسية سيتم توزيع هذا المبحث على ثلاثة مطالب، وهي: المطلب الأول: البعد الاقتصادي في العلاقات الصينية–الروسية، المطلب الثاني: البعد الأمني والعسكري في العلاقات الصينية– الروسية، المطلب الثالث: البعد السياسي في العلاقات الصينية–الروسية.

المطلب الأول: البعد الاقتصادي في العلاقات الصينية–الروسية

تطورت العلاقات الاقتصادية الصينية – الروسية منذ عام ٢٠٠٩ بشكلٍ ايجابي في مجالات عدة، لعل أبرزها عامل الطاقة والعامل المالي والعامل التجاري، كانت دوافع ذلك التطورات التي حدثت على المستوى الدولي، التي تتمثل بحدوث الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها، وتنامي القوة الاقتصادية للصين وروسيا، ثم السيطرة الأمريكية على الاقتصاد الدولي، فضلاً عن

الأهداف الخارجية الاستراتيجية للدولتين، التي تتمثل بتحقيق نظام اقتصادي دولي بعيداً عن الهيمنة الأمريكية.

ابتعدت السياستان الصينية والروسية عن الدوافع الأيديولوجية، وأصبحتا تتأطران بدوافع براجماتية، لتحقيق المصالح الاقتصادية بالدرجة الأساس، أتى ذلك منذ تفكك الإتحاد السوفيتي، ويمثل مجال الطاقة العامل الرئيس الذي يؤدي دوراً مهماً في التفاهم الاستراتيجي ما بين الصين وروسيا، إذ قامت الأخيرة بتشييد وحدتي الطاقة الأولى والثانية في محطة (تيان وان) الكهروذرية، وهي أكبر محطة ذرية في الصين من حيث القدرة الانفرادية لكل مفاعل على حدة، وتم التوقيع على إنشاء مفاعلين آخرين بمحطة تيان تتولى تنفيذه شركة (آتوم ستروى إكسبورت) الروسية في عام ٢٠١٠، فضلاً عن العمل بواسطة مؤسسات مشتركة – صينية وروسية – لاستخراج اليورانيوم في روسيا[١٩].

من جهة أخرى نسقت كل من الصين وروسيا سياستهما الاقتصادية على المستوى الدولي عبر وسيلة مجموعة (البريكس)، بلغت في عام ٢٠١٢ نسبة استثمارات دول (البريكس) (١١%) من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بمبلغ (٤٦٥) مليار دولار، ومثلت تجارتها البينية نسبة (١٧%) من حجم التبادل التجاري العالمي، لذا من المتوقع إذا ما بقيت اقتصاديات هذه الدول بالمستويات نفسها أن تنافس أغنى دول العالم ومنها الولايات المتحدة الأمريكية[٢٠].

تتلاقى المصالح الصينية–الروسية في مجال الطاقة، إذ تعد روسيا أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم، فضلاً عن النفط، وتعد الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، لذا قام البلدان بتعزيز التعاون بينهما في مجال النفط والغاز والطاقة النووية، وبناءاً على ذلك تم التوقيع على صفقة تجارية استرايجية بين الصين وروسيا في عام ٢٠١٤، التي تضمنت بيع الغاز الروسي إلى الصين لمدة (٣٠) عام، وبمعدل (٤٠) مليار متر مكعب سنوياً، وأتفقت الدولتان على إنشاء خط من الأنابيب لنقل الغاز من روسيا إلى الصين، تتمثل المصلحة التي ستنتفع بها الدولتان، بضمان مصدر للطاقة مجاور لها بالنسبة للصين بعيداً عن الهيمنة الأمريكية وسياستها الاحتوائية ضدها، وفيما يتعلق بروسيا تتمثل بضمان سوق لتصدير غازها بديلاً عن سوق أوروبا الذي يتأثر كثيراً بما يحدث في القضية الأوكرانية، فضلاً عن الضغوط الأمريكية[٢١].

أما في المجال المالي، وقعت كل من روسيا والصين والدول الأخرى المكونة لمجموعة بريكس وثيقة لتأسيس بنك التنمية في عام ٢٠١٤ برأسمال (١٠٠) مليار دولار، اتفقت تلك الدول على أن يبدأ نشاط البنك الإقراضي عام ٢٠١٦،

في مجال المشروعات ذات الأولوية في قطاعات تنموية، ويقع مقر البنك في مدينة شنغهاي الصينية[٢٢].

تعد روسيا شريكاً تجارياً مهماً للصين، إذ تحتل المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوروبي، وتعد المُصدر الأول للأخشاب إلى الصين، والمصدر الأول للمأكولات البحرية، فضلاً عن الصادرات من النفط والغاز والحديد، إذ شهد التبادل التجاري بين البلدين (١٠٠) مليار دولار في عام ٢٠١٦، وزادت الاستثمارات الصينية في الاقتصاد الروسي بنسبة كبيرة[٢٣].

أما في عام ٢٠١٨ بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وروسيا إلى (١٠٧) مليار دولار، يذكر أن نسبة (١٥%) من هذه الأموال تتم بواسطة عملة الدولتين، يهدف الطرفان إلى زيادة تلك النسبة مستقبلاً وصولاً إلى نظام مالي جديد بينهما، بناءاً على ذلك قال مدير إدارة الشؤون الأورآسية في وزارة التجارة الصينية (لوه ويد ونج): في عام ٢٠١٩ "سنحافظ على التجارة مع روسيا بالزخم نفسه"، وتعد الاستثمارات الصينية رافد مهم لتطوير البنى التحتية الروسية وتكنولوجيا المعلومات وصناعة النفط، إذ وصل حجم تلك الاستثمارات إلى (٣٠) مليار دولار في العام نفسه[٢٤].

المطلب الثاني

البعد الأمني والعسكري في العلاقات الصينية-الروسية

تمثل العلاقات العسكرية والأمنية بين الصين وروسيا أولوية إستراتيجية للدولتين، تأتي أهمية هذا التعاون بالنسبة للصين بالحاجة إلى تطوير قدراتها العسكرية بشكلٍ يضمن لها حماية إنجازاتها الاقتصادية في الداخل والخارج، وتحقق لها قدرة عسكرية تسمح لها ببناء مكانة دولية، تعزز بها موقفها التفاوضي في مواجهة منافسيها وأبرزهم الولايات المتحدة الأمريكية[٢٥].

تأتي معظم الواردات الصينية من الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية من روسيا، وتحتكر لوحدها (٤٥%) من صادرات السلاح الروسي إلى الخارج، يأتي ذلك بعد عمليات التحديث الصينية في المنظومة العسكرية، إذ قامت بإنفاق مئات المليارات من الدولارات لشراء الطائرات والصورايخ والغواصات وكاسحات الألغام، إن التعاون ما بين الدولتين في مجال تجارة الأسلحة ونقل التكنولوجيا له منافع لروسيا أيضاً[٢٦]. إذ تنتفع من العائدات المالية جراء تدريب الضباط الصينيين في المؤسسات التعليمية العسكرية الروسية مثل: أكاديمية الأسلحة العامة، وأكاديمية النقل، والأكاديمية البحرية، وأكاديمية الأركان العامة[٢٧].

إن عمليات التحديث العسكري في الصين شملت القوة الصاروخية بتطوير مدياتها وشحنتها ودقتها وقابلية بقائها، لأن الصين تهدف إلى أن تصبح قادرة على اختراق دفاعات أي عدو محتمل، وأن تكون لها أنظمة قيادة وسيطرة واتصالات متطورة، فضلاً عن امتلاك قدرة الهجوم على مصادر التهديد الموجه من الفضاء، وساعدها على تحقيق ذلك الهدف تعاون روسيا معها، وذلك بتوفير التكنولوجيا العسكرية الروسية المتقدمة، إذ زودت روسيا الصين بقائمة أخرى من الصواريخ التي بمقدورها أن تطوف في البحر بحثاً عن سفن الأعداء، وغواصات جديدة لها القدرة على اطلاق صواريخ باليستية[٢٨].

لكن هذه الإجراءات الصينية غير كافية لبناء تفوق نوعي على القدرة العسكرية الأمريكية المتطورة، فعملت الصين على امتلاك إمكانيات حرب الفضاء الإلكتروني لاستعمالها في أي حرب محتملة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تتواجد قواتها قرب الأراضي الصينية، إذ وضعت الصين خطة افتراضية في عام ٢٠٠٩ تهدف إلى تحييد مجموعة قتالية مكونة من حاملات الطائرات العسكرية باستعمال شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت)، لاختراق نظم المعلومات التي يستعملها الجيش الأمريكي والتشويش عليها أو تعطيلها[٢٩]، يمكن وصف هذه الخطط الصينية بالردعية الهدف منها المحافظة على سيادتها، فضلاً عن تواجدها العسكري في بحر الصين الجنوبي التي تعارضه الولايات المتحدة، وقضية تايوان التي تسعى الصين لعودتها إلى الوطن الأم، ويبدو أن العامل الأمريكي مؤثر مهم في عدم عودة تايوان إليها، لذا الصين دائماً ما تلوح باستعمال القوة العسكرية في حال تم المساس بسيادتها، وتعد تايوان وبحر الصين الجنوبي ضمن السيادة الصينية. يُذكر أن روسيا لها تجربة في مجال حرب المعلومات، فعندما شنت حربها على جورجيا، تم استهداف المؤسسات الحكومية الجورجية وتعطيلها عن العمل عبر هجمة إلكترونية بواسطة (الإنترنيت)[٣٠].

هناك تباين كبير في مجال الإنفاق العسكري ما بين الولايات المتحدة من جهة، وما بين الصين وروسيا من جهة أخرى، هذا ما أكدته إحصائيات معهد (سيبري) العسكرية، فبلغ الإنفاق العسكري الأمريكي (٦١١) مليار دولار في عام ٢٠١٦، وحصة هذا الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي (٣,٣%)، في الوقت نفسه بلغ الإنفاق العسكري الصيني (٢١٥) مليار دولار، وقدرت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بـ (١,٩%)، وبلغ الإنفاق العسكري الروسي (٦٩,٢) مليار دولار، وقدرت نسبة هذا الإنفاق من الناتج المحلي بحوالى (٥,٣%)[٣١]، بناءاً على ذلك، يبدو أن التعاون الروسي– الصيني، سيتم تعزيزه، نظراً

للتفاوت الكبير في حجم الإنفاق العسكري بينهما مع الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف تحقيق أهدافهما ومصالحهما الخارجية.

من جانب آخر تنظر روسيا إلى علاقاتها مع الصين وفق رؤية إستراتيجية، فهي ترى بالسوق الصينية فرصة كبيرة لتصدير مختلف أنواع الأسلحة والتكنولوجية العسكرية، ومن جهة أخرى، يدرك الدبلوماسيون الروس إن أفضل وسيلة لتجنب أي تهديد قادم من الصين، هو بدعم التعاون معها، وتعزيز حالة الاعتماد المتبادل بين الدولتين في المجال الأمني والعسكري والإقتصادي، أما الصين تنظر في روسيا بأنها شريك مهم يساعد في بناء مكانتها الدولية، فضلاً عن مكافحة الإرهاب، والمحافظة على أمن الطاقة الصيني، إذ تمثل روسيا بالنسبة إلى الصين أحد المصادر المهمة التي تزودها بالطاقة وهي بعيدة عن الهيمنة الأمريكية[٣٢]. تعقد بين الصين وروسيا حورات أمنية ثنائية سنوياً باشتراك مسؤولين مدنيين من وزارة الخارجية إلى جانب المسؤولين العسكريين[٣٣]، لغرض تعزيز التعاون الإستراتيجي بين الدولتين، وحدّثت الدولتان قواتهما النووية، إذ أتت تلك الإجراءات الصينية والروسية الأمنية رداً على القرار الأمريكي القاضي بتحديث برامج التسلح في مختلف المجالات منذ تولي الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) الإدارة في البيت الأبيض، كانت تلك السياسات التي اتبعتها هذه القوى الثلاث لها انعكاسات على الاستقرار الأمني الدولي، مما أثر على عملية الحد من انتشار التسلح، إذ دخلت دولاً عدة في عملية سباق التسلح، وتتوجس الولايات المتحدة الأمريكية حذراً من القوة العسكرية الصينية المتنامية، فضلاً عن عدم الرضا الأمريكي على التفاهمات الروسية–الأمريكية بشأن الصواريخ الباليستية باعتبارها تعطي التفوق لروسيا[٣٤]، لذا انسحب الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) في عام ٢٠١٩ من معاهدة الحد من انتشار الصواريخ المتوسطة التي عقدت أثناء الحرب البادرة مع روسيا.

المطلب الثالث: البعد السياسي في العلاقات الصينية–الروسية

تدفع بعض القضايا الإقليمية والدولية الصين نحو التعاون والتنسيق السياسي مع روسيا، مثل: استمرار انقسام شبه الجزيرة الكورية، والنزاعات الداخلية في بعض دول جنوب شرق آسيا، والمنافسة بين الصين واليابان المدعومة أمريكياً بشأن الزعامة الإقليمية، ويظهر التنافس الصيني – الياباني جلياً في التسابق نحو أسواق دول جنوب شرق آسيا والنزاع ما بين الصين واليابان بشأن بحر الصين الشرقي، ومعارضة اليابان فرض السيادة الكاملة الصينية على بحر الصين الجنوبي، بحجة أن ذلك يؤثر على حرية الملاحة

الدولية[٣٥]، كل هذه المدخلات تجعل الصين تسطف سياسياً مع روسيا، لأنهما يشتركان برؤية واحدة التي تتمثل بالدفاع عن مصالحهما الإقليمية، فضلاً عن سعيهما نحو تحقيق القطبية المتعدّدة في النظام الدولي.

تقاربت مواقف كل من روسيا والصين اتجاه الأحداث في مصر وتونس بعد عام ٢٠١٠، بل قام المبعوث الرئاسي الروسي بزيارة الرئيس المصري الأسبق (حسني مبارك) أثناء الاحتجاجات في مصر عام ٢٠١١، في الوقت نفسه، رفضت روسيا تدخل حلف شمال الأطلسي العسكري في ليبيا، وكانت الصين ترفض التدخل بالشأن الداخلي للدول وتراقب تلك الأحداث عن بعد[٣٦]، ففي عام ٢٠١٢ وصف الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) حالة منطقة الشرق الأوسط بقوله: "هناك هزات شهدتها مناطق من العالم شجعت البعض على حل مشاكله على حساب الآخرين، وبوسائل الضغط العسكري، وبرزت قوى هدامة في بعض مناطق العالم تهدد أمن الشعوب، وتحاول بعض الدول تصدير الديمقراطية ولا تتوانى عن انتهاك القانون الدولي"، يبدو أن الأشارة في كلام الرئيس الروسي إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية[٣٧]، لكن تميزت السياسة الخارجية الروسية اتجاه سوريا عن بقية دول المنطقة، عندما تدخلت عسكرياً في سوريا بدعوة من الحكومة السورية، إذ كانت مع الصين مانعاً لأي قرار زاجر من مجلس الأمن ضد النظام السوري[٣٨].

من ناحية أخرى، تم تنسيق السياسات الصينية والروسية بشأن قضية الملف النووي لكوريا الشمالية، إذ تؤيد الدولتان الحل السلمي والمفاوضات السداسية مع كوريا الشمالية، في حين الولايات المتحدة الأمريكية، كانت تنتهج سياسة متشددة إزاء النظام السياسي في هذه الدولة عبر العقوبات الاقتصادية[٣٩]، يبدو أن روسيا والصين، كانتا أحد المدخلات التي دفعت الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) نحو تأييد الحل السلمي مع كوريا الشمالية، وكانت مخرجات ذلك عقد لقاءات قمة بين الرئيسين الكوري الشمالي والأمريكي في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩.

هناك تفاهم إستراتيجي روسي– صيني بشأن مجموعة من القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك، وفي مقدمتها معارضة الدولتين لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، فضلاً عن احترام كلاً منهما مصالح الآخر في مناطق النفوذ التي تمس أمنهما القومي، فمثلاً أيدت الصين دور روسيا في منطقة (الكومنولث)، وتأييدها انضمام روسيا إلى منظمة التعاون الإقتصادي في المحيط الهادئ وآسيا، واتفقت وجهة نظرهما بشأن مشكلات التنمية العالمية والتغيرات المناخية، ودور الأمم

المتحدة المتحدة في مكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتوافق بشأن الملف النووي الإيراني، إذ يوصف الموقفان الروسي والصيني باعتبارهما الأكثر تعاطفاً مع إيران، لذا تعد الدولتان تحدياً واضحاً للسياسة الأمريكية المتشددة حيال إيران، فهما تؤيدان امتلاك إيران برنامج نووي سلمي، فضلاً عن مطالبة كل من روسيا والصين بحل هذه القضية عبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وسبق أن رفضت الدولتان مراراً بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، فضلاً عن رفضهما التلويح أو أستعمال القوة ضد إيران، وتؤكدان على ضرورة أن يدار هذا الملف بواسطة المفاوضات الدبلوماسية(٤٠).

المبحث الثالث

مستقبل العلاقات الصينية – الروسية

يمكن وضع احتمالين رئيسين لمستقبل العلاقات الصينية – الروسية، إذ سيتم توزيعهما على مطلبين وهما: المطلب الأول: احتمال استمرار التعاون ما بين الصين وروسيا، المطلب الثاني: احتمال التنافس ما بين الصين وروسيا.

المطلب الأول: احتمال استمرار التعاون ما بين الصين وروسيا

هناك مجموعة من الدوافع التي تدعم احتمال التعاون ما بين الصين وروسيا وهي بالآتي:

أولاً: الدوافع السياسية والأمنية

إن أحد المدخلات التي تدفع نحو التعاون وتوطيد العلاقات الروسية – الصينية، هي السياسة الأمريكية اتجاه الطرفين، التي تسعى عبر تحالفاتها من الاقتراب تدريجياً نحو مناطق تعدها الدولتان تدخل ضمن دائرة أمنهما القومي، مثل أوروبا الشرقية بالنسبة إلى روسيا، وشبه الجزيرة الكورية ومنطقة آسيا – المحيط الهادئ بالنسبة للصين، فضلاً عن آسيا الوسطى التي تحتوي على مصالح مشتركة صينية – روسية.

ظهر التحدي الصيني – الروسي للهيمنة الأمريكية عبر القضية السورية، وأظهرت تلك القضية مدى تأثير هذه الدولة على مستقبل النظام الدولي، فيبدو أن هناك محورين دوليين في هذه القضية، المحور الأول هو الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) وخلفهما الدول الغربية، ودول عربية، وبعض القوى السورية الداخلية، أما المحور الثاني بقيادة روسيا ويضم كلاً من الصين وإيران والنظام السوري، كشفت تلك القضية مدى قوة التنسيق الروسي – الصيني في مجال سياستهما الخارجية لغرض تحقيق أهدافهما، فكانا معاً كابحاً مهماً ضد إصدار أي قرار من مجلس الأمن –وبمبادرات أمريكية– ينص على استعمال القوة العسكرية ضد نظام الرئيس السوري (بشار الأسد)، بلغت درجة التعاون الروسي – الصيني ذروتها اتجاه سوريا، عندما أرسلت الصين قوات عسكرية إلى

البحر الأبيض المتوسط عام ٢٠١٢، إذ تم القيام بمناورات عسكرية مشتركة هناك ما بين القوات الروسية والصينية والسورية، يكشف ذلك مدى استعداد الدولتان على الدفاع عن النظام السوري، إذ يدرك البلدان في حال تم تغيير النظام في سوريا وتحقيق المشروع الغربي هذا يعني تكريس لنظام أحادي القطبية الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، لذا هما نسقا سياستهما بما يتوافق مع رؤيتيهما لمستقبل النظام الدولي الذي ينبغي أن يكون متعدد الأقطاب، فضلاً عن أهمية سوريا الجيواستراتجية بالنسبة لروسيا التي تعدها نقطة مركزية لوجودها في البحر الأبيض المتوسط، أو ما يعرف بالمياه الدافئة[٤١].

ثانياً: الدوافع الإقتصادية

يمثل الصعود الإقتصادي الصيني والفوائض المالية الضخمة في ذلك الإقتصاد، مما أنعكس على الإنفاق الكبير على التسلح في الصين ومنطقة شرق آسيا، وتصاعد القوة والقدرة العسكرية الصينية، إذ أن هناك تحول للقوة تدريجياً بين القوى الفاعلة أبرزها الصين والقوة المهيمنة (الولايات لمتحدة الأمريكية)، فدراسات عدة تشير إلى أن في عام ٢٠٥٠ ستتفوق الصين على الولايات المتحدة اقتصادياً، لذا أن طبيعة العلاقات ما بين الصين والأخيرة ستحدد شكل النظام الدولي في المستقبل[٤٢]، لكن الصين لوحدها لا تستطيع قيادة ذلك النظام أو لا تستطيع أن تكون منافساً قوياً للولايات المتحدة الأمريكية، التي تعمل بسياسة المحاور دون أن يكون لها شركاء أقوياء، ويبدو أن أقرب هؤلاء الشركاء إلى الصين هي روسيا لما تتمتع به من قوة عسكرية وإمكانيات مهمة من موارد الطاقة التي تحتاجها الصين، نظراً للتقارب الجغرافي بينهما، فضلاً عن التحدي الأمريكي لهما في مناطق نفوذهما، كل تلك المدخلات تدفع نحو توثيق العلاقات الروسية – الصينية، وتنسيق سياستهما إقليمياً ودولياً في المستقبل.

يعزز ذلك الاحتمال السياسة الخارجية الصينية التي أحد وسائلها هي القوة الناعمة، هذه الوسيلة دفعت بها الصين وأبرزتها بعد حدوث الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨، لذا تُبين الصين أن النظام الغربي الديمقراطي الذي يقوم على أسس السوق معرض لأزمات من حين إلى آخر، فطرحت نموذجها للإقتداء به كبديل، الذي يقوم على الدولة السلطوية التي تتدخل لتوجيه الإقتصاد[٤٣]، ربما هذه المعطيات تدفع روسيا إلى زيادة نسق تفاعلها نحو الصين ليتحول إلى تحالف بين البلدين في المستقبل، لا سيما أن الدولة السلطوية موجودة في إدراك قادة الدولتين.

تنظر الصين إلى الوجود الأمريكي في المنطقة العربية على أنه يؤثر على مصالحها هناك، لا سيما أنها ترى في الدول العربية بأنها تمثل سوقاً

مهماً لتصدير منتجاتها، فضلاً عن أهمية تلك المنطقة في انجاح مشروع طريق الحرير الجديد في القرن الحادي والعشرين[٤٤]، لذا تدفع الصين حالياً ومستقبلاً نحو مزيد من توثيق العلاقات مع الدول العربية، إذاً يظهر هناك تلاقي في المصالح الروسية – الصينية في هذه المنطقة.

تخطط كل من روسيا والصين لرفع مستوى تبادلهما التجاري في المستقبل[٤٥]، لاسيما في مجال الطاقة، ففي عام ٢٠٢٥ سيصل الطلب الإجمالي الصيني على النفط بحوالى (١٠,٩) مليون برميل يومياً و(٨٠%) منها يأتي من الخارج، وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن استهلاك الصين من الغاز الطبيعي يصل إلى (١٦٢) مليون متر مكعب في السنة بحلول عام ٢٠٣٠، ستستورد من هذه الكمية نسبة (٣٠%)، هنا تظهر أهمية التعاون مع روسيا في المستقبل التي تعد أحد المصادر المهمة للطاقة[٤٦].

من ناحية أخرى، يمكن التوقع أن الصين وروسيا عبر مجموعة (البريكس) ستتزعم الإقتصاد العالمي في المستقبل، لأن الدول المكونة لهذه المجموعة هي دول كبيرة ومهمة وفاعلة على المستوى العالمي، إذ تمتلك من المقومات التي تؤهلها لذلك، فالصين يبلغ عدد سكانها (١,٣) مليار نسمة والهند (١,٢) مليار نسمة والبرازيل (١٩٣) مليون نسمة وروسيا (١٤٠) مليون نسمة وجنوب أفريقيا (٤٩) مليون نسمة، فضلاً عن المساحة الجغرافية والثروات الطبيعية والقدرات الإنتاجية في مختلف المجالات[٤٧].

بناءاً على ذلك، أشار تقرير بنك (غولدمان شاشز) – بشأن مجموعة دول (البريكس) – بأنه في حلول عام ٢٠٥٠ ستكون اقتصادياتها أكبر من إقتصاديات مجموعة الستة الغربية، وهي: (ألمانيا وفرنسا وايطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية واليابان)، تالياً ستكون هذه المجموعة أحد القوى المتحدية للدول القائدة في مجال الزعامة أو تحديها للمؤسسات الدولية التي هي من نتاج النظام الغربي كمجلس الأمن وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة السبع، يبدو أن مجلس الأمن يواجه تحدياً خطيراً لفاعليته ووجوده، فهناك مطالبات عديدة من مجموعة كبيرة من الدول للحصول على العضوية الدائمة، لا سيما الدول المتنامية القوة، من هذه الدول الهند وجنوب أفريقيا المنضويتين تحت لواء (البريكس)، لكن مسألة تعديل نظام العضوية أو التصويت داخل مجلس الأمن للأمم المتحدة، ستشهد خلافات وصعوبات كثيرة، بسبب المطالبات الكثيرة من قبل الدول للحصول على مقعد دائم فيه، لذا سيكون الاتجاه في المستقبل نحو تعزيز فاعلية هذه التجمعات كبريكس لغرض زيادة مكانة دولها عالمياً[٤٨].

تعد (البريكس) تكتلاً عالمياً، وتسعى روسيا بواسطته إلى إنجاح مشروعها الأورآسيوي، الذي يستهدف استقطاب دول عدة عبر المنافع الإقتصادية، إذ بذلك ستحقق تمدداً جيو استراتيجياً مهماً مع الصين[٤٩]. فالأخيرة إقتصادها سيتجاوز الإقتصاد الأمريكي عام ٢٠٥٠، أما الإقتصاد الروسي سيتجاوز نظيره الألماني في العام نفسه[٥٠]، أما الصين تهدف عبر مجموعة (البريكس) إلى تعزيز التعاون مع الدول المكونة للمجموعة، وفقاً بالآتي[٥١]:

١- التشاور الدائم لتعزيز الثقة السياسية بين دولها.

٢- تطوير التعاون المتبادل ووضع الأسس القانونية الصحيحة بشأنه.

٣- تعزيز خطط التنمية والإلتزام بمبدأ التعاون على المستوى العالمي.

٤- تعميم الرخاء الإقتصادي، والالتزام الثابت بالتنمية المستدامة.

تأسيساً على المعطيات أعلاه، يبدو أن أحتمال التعاون ما بين روسيا والصين هو الذي يسود حالة التفاعل بين البلدين في المستقبل، فهناك مشتركات كثيرة بينهما، تدفع بهما للتنسيق وربما التحالف في المستقبل، من بين تلك المشتركات: (الرؤية المستقبلية لطبيعة النظام الدولي وأنماط تفاعلاته والقرارات التي تتخذ فيه، إذ تؤيد الدولتان التوافق في القرارات الدولية بما يسمح مشاركة كل الدول الفاعلة في ذلك النظام، فضلاً عن العامل الأمريكي الذي يشكل تحدياً كبيراً لتنامي نفوذ روسيا والصين، والمصالح المشتركة لهما في مناطق عدة، لعل أبرزها آسيا الوسطى والمنطقة العربية)، لتحقيق تلك الأهداف، عملت الدولتان بواسطة وسائل عدة أهمها منظمة شنغهاي ومجموعة بريكس، فضلاً عن التنسيق الثنائي في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية.

المطلب الثاني

أحتمال التنافس ما بين الصين وروسيا

ربما أحد المدخلات التي تدفع نحو التنافس ما بين روسيا والصين هو النزاعات التاريخية بين الدولتين، ففي أواخر الستينات من القرن العشرين حدثت نزاعات حدودية ما بين الصين والاتحاد السوفيتي، فضلاً عن الاختلافات الحضارية، إن هذه العوامل ربما تكون كابحاً لإنجاح وتعضيد مجموعة (بريكس) مستقبلاً حين تظهر من جديد، لا سيما الاختلاف بشأن المناطق الحدودية، وتبقى مجموعة (بريكس) تعمل بواسطة دولها بشكل فرادى دون أن يكون لها قرار مستقل عن الدول الأعضاء، مما يؤثر على عملية التكامل الاقتصادي ما بين هذه الدول ومن بينها الصين وروسيا[٥٢].

يدعم هذا الاحتمال المصالح الصينية المتنامية في المنطقة الجغرافية التي تقع ما بين روسيا

والصين، إذ تقع أقصى الشرق الروسي وشمال منغوليا والأقاليم الشمالية الشرقية الصينية، هذه المنطقة ذات مساحة واسعة، يبلغ حجمها ضعف حجم قارة أوروبا، وقد توسعت روسيا في هذه المنطقة في أوائل القرن العشرين، عندما كانت الصين دولة ضعيفة، ويعيش في أقصى الشرق الروسي حوالى (٧) مليون روسي، ويعيش في الجانب الصيني (١٠٠) مليون صيني، وهناك هجرةٌ سكانية من الجانب الصيني بشكل متصاعد إلى الجانب الروسي، هذه الحالة تقلق روسيا، لأنها يمكن أن تغير الوضع الديموغرافي للمنطقة في الجانب الروسي، من جهة أخرى، تبحث الصين عن الموارد الطبيعية باستمرار لضمان عملية تنميتها، إذ أن في هذه المنطقة أحتياطيات كبيرة من النفط والغاز وغابات الأشجار والذهب والماس، فضلاً عن ازدياد سيطرة الشركات الصينية على الاستثمار فيها، فإذا ما اندفعت الصين داخل العمق الروسي، وهذا ما تتوجس منه روسيا[٥٣]، ربما يدفع ذلك البلدان إلى بناء سياسة تنافسية اتجاه بعضهما، فضلاً عن أن كلاهما يسعيان لتحقيق السيطرة والنفوذ الإقليمي، ويبدو أن منطقة آسيا الوسطى ستكون أحد المناطق التي ستشهد منافسة ما بين الصين وروسيا.

من جانبٍ آخر، يمثل البرنامج الفضائي الصيني تحدياً للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا اللتين كانتا تحتكران التفوق الفضائي، لأن ذلك البرنامج يسير بخطى متسارعة للحاق بالتفوق الأمريكي وسد الفجوة بين الصين وروسيا، وتدرك الصين أن وضعها في القرن الحادي والعشرين يتطلب قدرة على امتلاك القوة الفضائية التي تؤهلها لأن تصبح قوة عظمى في المستقبل[٥٤].

يعزز حالة التنافس هذه السباق في مجال التسلح النووي، فعلى الرغم من أن روسيا تعد أحد المصادر التي ترفد الصين بالتكنولوجيا العسكرية، لكن يشعر الصينيون بالقلق اتجاه القوة النووية الروسية، فبالرغم من توقيع الطرفين على اتفاقية عدم الأستعمال الأول للضربة النووية اتجاه بعضهما، إلا أن روسيا وسعت الشروط التي بموجبها يمكن أن يعد هجوماً أولاً، ونشرت روسيا دفاعات استراتيجية لحماية قواتها النووية، مما انعكس على الرغبة الصينية في وضع برامج مستقبلية لتوسيع قواتها النووية للاحتفاظ بقدرة الرد بالمثل[٥٥].

من جهةٍ أخرى، حافظت الهند على علاقات تعاونية مع روسيا خلال مدة رئاسة (فلاديمير بوتين)، يدعم ذلك معاهدة الصداقة والتعاون بين الدولتين، إذ تم تسهيل الاستثمارات الهندية في روسيا في مجال التنقيب عن النفط، فضلاً عن شرائها للأسلحة الروسية المتطورة، تهدف الهند من التقارب مع روسيا بدفعها للضغط على الصين بشأن وقف دعمها لباكستان، يذكر أن

الأخيرة لها خلاف حدودي مع الهند بشأن إقليم كشمير، فربما يكون هذا المدخل دافعاً للصين لإبداء موقف معارض لروسيا نتيجة تقاربها مع الهند[٥٦]، فالأخيرة والصين بينهما حالة من التنافس الشديد بشأن قضايا عدة، لعل أبرزها مجال الطاقة والخلافات الحدودية، فضلاً عن السيادة والنفوذ في المحيط الهندي، ومسألة التقارب الإستراتيجي ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند، إذ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتنمية مقومات القوة الهندية، لتنشيط قدرتها إقليمياً في جنوب آسيا المطلة على المحيط الهندي والخليج العربي الإستراتجيين، لموازنة النفوذ الصيني المتصاعد هناك[٥٧].

ربما تدفع هذه المدخلات روسيا والصين نحو التنافس في المستقبل، وتتمثل بالآتي: (المتغير العسكري، والعامل الجغرافي، والخلافات الحدودية التاريخية، والنفوذ والسيطرة الإقليمية، ومسألة التقارب الهندي– الروسي)، لا سيما أن العلاقات ما بين الدول في القرن الحادي والعشرين تقوم على أسس (المدرسة الواقعية)، التي أساس مبانيها الفكرية هي القوة والمصلحة، وبما أن معطى القوة متغير، والمصلحة تتغير مقتضياتها زمانياً ومكانياً، فربما مستقبلاً يكون من مصلحة الطرفين بناء سياسة تنافسية اتجاه الآخر، إذا ما أخذنا العوامل والمتغيرات أعلاه بنظر الأعتبار.

الخاتمة

تتميز العلاقات الصينية – الروسية بتطورها الايجابي، يدعم ذلك تطور مستوى التفاعل بين الدولتين في جوانب عدة، لا سيما في الجوانب (الإقتصادية والعسكرية والأمنية والسياسية)، إذ عملت الدولتان على زيادة وتيرة التبادل التجاري والاستثماري بينهما، فضلاً عن التنسيق في المجال المالي وتبادل العملات، ومجال الطاقة وبناء ممرات لنقلها من روسيا إلى الصين، تم ذلك بواسطة التفاهم الثنائي، أو عبر مجموعة (البريكس) التي تسعى كلا الدولتين لجعلها ند ومنافس للولايات المتحدة الأمريكية، وفي الوقت نفسه يوجد تعاون مهم في الجانب العسكري ونقل تكنولوجيته، والمناورات المشتركة، فضلاً عن التنسيق الأمني الثنائي والجماعي بواسطة منظمة (شنغهاي)، أما البعد السياسي في علاقات الصين وروسيا تميز بتقارب منظوري الدولتين إزاء قضايا عدة لعل ابرزها الملف النووي الايراني، وقضية الملف النووي لكوريا الشمالية، والقضية السورية، فضلاً عن تطابق أهدافهما السياسية (الاستراتيجية) بشأن هيكلية النظام الدولي، إذ تهدف الدولتان بجعل ذلك النظام ذو قطبية متعددة، تتحقق عبره المصالح لدوله الفاعلة بشكلٍ مشترك، بناءاً على هذه المعطيات تم التوصل إلى النتائج الآتية: ستتعزز حالة التعاون بين الصين وروسيا حالياً

ومستقبلاً، لأن ذلك يحقق مصالحهما المشتركة، على الرغم من وجود بعض الملفات التي تدفع نحو التنافس بينهما، لكن المعطيات الدافعة لحالة التعاون هي أقوى، لعل أبرزها التحدي الأمريكي لهما. فالنفوذ والوجود الأمريكي يهدد الأمن القومي لكليهما، والذي أقترب لمناطق تعدها الدولتان تدخل ضمن مجالهما الحيوي، فضلاً عن التقارب الجغرافي بين البلدين، ثم أن كل بلد تقبل مصلحة الآخر في المناطق التي تخصه، وحتى المناطق التي تحتوي على مصالح مشتركة كآسيا الوسطى، إذ توجد هناك آلية للتنسيق بينهما، تتمثل بمنظمة شنغهاي، في الوقت نفسه أصبح للدولتان توجهات ووجود دولي في مناطق بعيدة عن حدودهما لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية مثل الشرق الأوسط، والقضية السورية خير مثال على ذلك، إذ تم تنسيق السياستان الصينية والروسية بشأنها سواء في مجلس الأمن أم في الأرض السورية.

الهوامش

(١) ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الأورآسيوي من الإقليمية إلى الدولية (العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب)، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٤، ص١٠٤؛ د. محمد السيد سليم، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٨٣)، القاهرة، ٢٠١١، ص٥١.

(٢) نورهان الشيخ، روسيا الشريك الطبيعي للصين، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٨٣)، القاهرة، ٢٠١١، ص ص٩٤-٩٥.

(٣) ليون فيرون، العلاقات الصينية – الأمريكية (الوضع الراهن، آفاق التطور والاستراتيجيات)، تعريب: صالح الأشمر، أوراق إستراتيجية، المركز الاستراتيجي للدراسات والتوثيق، العدد(١)، بيروت، ٢٠١٢، ص٢١.

(٤) كرار أنور ناصر البديري، الصين بزوغ القوة من الشرق، مركز حمورابي، بغداد، ٢٠١٥، ص١٧٨.

(٥) عمرو عبد العاطي، آسيا وإحياء طريق الحرير القديم، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٧٧) القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص١١٢-١١٣.

(٦) ماهر بن إبراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣-١٠٤.

(٧) محمد عبد الله يونس، تحول جيواستراتيجي (الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الباسيفيكي)، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٨٨)، القاهرة، ٢٠١٢، ص٩١.

(٨) نزيرة الأفندي، الصين ومأزق "مجموعة العشرين"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٨٣)، القاهرة، ٢٠١١، ص ص ٣٩-٤٠.

(٩) أحمد دياب، عودة بوتين (تحديات وطموحات روسيا بعد انتخابات الرئاسة)، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٨٨)، القاهرة، ٢٠١٢، ص ص ١٠٦-١٠٧.

(١٠) أبو بكر الدسوقي، قضايا السياسة الدولية واتجاهات التغير العالمي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(٢٠٠)، القاهرة، ٢٠١٥، ص٨٠.

(١١) د. محمد عبد السلام، القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٨٣)، القاهرة، ٢٠١١، ص٦٢؛ كرار أنور ناصر البديري، مصدر سبق ذكره، ص ص١٨٠-١٨١.

(١٢) د. السيد أمين شلبي، الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٨٣)، القاهرة، ٢٠١١، ص٣٦.

(١٣) د. محمد السيد سليم، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، مصدر سبق ذكره، ص٤٩؛ د. عبد المنعم المشاط، تحولات السياسة الخارجية الأمريكية وتأثيرها في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(٢٠٠)، القاهرة، ٢٠١٥، ص٩٧؛ ليون فيرون، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

(١٤) د. عماد جاد، حلف الأطلنطي جدل الاستمرار والتوسع، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٧٧)، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٤٩.

(١٥) د. شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٩، ص٢٤٣.

(١٦) د. عدنان السيد حسين، قضايا دولية (التوسع الأطلسي)، طريق المعرفة، بيروت، ٢٠٠٩، ص ص ٣٢-٣٣.

(١٧) د. عبد المنعم المشاط، مصدر سبق ذكره، ص١٠١.

(١٨) دان سميث، الأمن الدولي والتسلح ونزع السلاح، من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، تعريب: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، بيروت، ٢٠١٧، ص ص٤١-٤٢.

(١٩) نورهان الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص٩٥.

(٢٠) مجموعة (البريكس): هي مبادرة عالمية غير غربية الأولى من نوعها، التي طرحت بعد الحرب الباردة، تتكون هذه المجموعة من: (الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا)، إذ تمثل اقتصاديات هذه الدول الخمس (٢٠%) من إجمالي الناتج العالمي. أحمد عبد الجبار عبد الله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام ٢٠٠١ وآفاق المستقبل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٥، ص ص ٢١١-٢١٢.

(٢١) أحمد قنديل، محاولات حثيثة لإعادة صياغة النظام العالمي، مجلة آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد(١٣)، القاهرة، ٢٠١٥، ص٦٥؛ روبين ميريديث، الفيل والتنين (صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعا)، تعريب: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، العدد(٣٥٩)، الكويت، ٢٠٠٩، ص٢٦٣.

(٢٢) د. محمد عبد الشفيع عيسى، التكتلات الاقتصادية الدولية (تجمع بريكس نموذجاً)، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(٢٠٠)، القاهرة، ٢٠١٥، ص١١٧.

(٢٣) د. منتصر عمران ناجي الرفاعي، تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية، بيسان، بيروت، ٢٠١٧، ص ص٢١١-٢١٢.

(٢٤) نقلاً عن: نمو التجارة بين الصين وروسيا ٢٤ مليار في ثلاثة أشهر، ٢٠١٩/٤/٢٣، تاريخ المشاهدة: ٢٠١٩/٧/٢٧، على الموقع: https://al-ain.com ؛ حجم التبادل التجاري بين الصين وروسيا يتجاوز ١٠٠ مليار دولار، ٢٠١٨/١٢/١٢، تاريخ المشاهدة: ٢٠١٩/٧/٢٩، على الموقع: https://arabic.rt.com.

(٢٥) بشير عبد الفتاح، الأبعاد الاستراتيجية للمناورات الروسية-الصينية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٥٧)، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٧٦.

(٢٦) ماهر بن إبراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص ص١٠٤-١٠٥.

(٢٧) د. منتصر عمران ناجي الرفاعي، مصدر سبق ذكره، ص٢١٣.

(٢٨) براد روبرتس وروبرتس مانينغ ورونالج مونتابرتو، الصين القوة النووية المنسية، مجلة سلسلة دراسات مترجمة، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(٤٣)، بغداد، ٢٠١٠، ص ص ٨٧-٨٨.

(٢٩) ريتشارد كلارك وروبرت نيك، حرب الفضاء الإلكتروني (التهديد التالي للأمن وكيفية التعامل معه)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٢، ص٧٣.

(٣٠) المصدر نفسه، ص٣٤.

(٣١) نان تيان وآخرون، التطورات العالمية في الإنفاق العسكري، من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، تعريب: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، بيروت، ٢٠١٧، ص٣٩٣.

(٣٢) كرار أنور ناصر البديري، مصدر سبق ذكره، ص١٨٢.

(٣٣) د. حنان قنديل، الصين واستمرارية الصعود السلمي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٨٣)، القاهرة، ٢٠١١، ص٥٨.

(٣٤) براد روبرتس وروبرتس مانينغ ورونالج مونتابرتو، مصدر سبق ذكره، ص ص٨٣-٨٤.

(٣٥) كارن أبو الخير، آسيا وملامح نظام عالمي جديد، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٨٣)، القاهرة، ٢٠١١، ص٤٦.

(٣٦) نادية محمود مصطفى، الثورات العربية والنظام الدولي (خريطة الملامح والإشكاليات والمآلات)، مجلة الغدير، مركز الدراسات والتوثيق، العدد(٥٥)، بيروت، ٢٠١١، ص٥٢.

(٣٧) أحمد دياب، مصدر سبق ذكره، ص١٠٧.

(٣٨) أبو بكر الدسوقي، مصدر سبق ذكره، ص٨٠.

(٣٩) د. أحمد قنديل، الاستقرار الإقليمي على محك الأزمة الكورية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٨٣)، القاهرة، ٢٠١١، ص٨٣.

(٤٠) نورهان الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص٩٤.

(٤١) محمد فايز فرحات، السلوك الصيني الروسي في مواجهة موجة الربيع العربي (قراءة فيما وراء المصالح الاقتصادية)، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد(١)، قطر، ٢٠١٣، ص ص ٣٧-٣٨.

(٤٢) كارن أبو الخير، الخصوصية الصينية (هل تنجح قيادات بكين في إدارة تحولات مصيرية)، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٨٨)، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٦٣.

(٤٣) جوزيف س. ناي، القوة الأمريكية والصينية بعد الأزمة العالمية، مجلة سلسلة دراسات مترجمة، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(٤٣)، بغداد، ٢٠١٠، ص٦٤.

(٤٤) إيهاب محارمة، مؤتمر العرب والصين (مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة)، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد(٢٢)، قطر، ٢٠١٦، ص ص٣-٤.

(٤٥) نورهان الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص٩٥.

(٤٦) توبي شيللي، النفط السياسة والفقر والكوكب، تعريب: دينا الملاح، العبيكان، الرياض، ٢٠١٠، ص٢٦.

(٤٧) أحمد عبد الجبار عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص٢١٢.

(٤٨) جي. جون إيكنبيري، نهوض الصين ومستقبل الغرب (هل يمكن للنظام الغربي أن يستمر؟)، مجلة سلسلة دراسات مترجمة، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(٤٣)، بغداد، ٢٠١٠، ص ص ١٩-٢٠.

(٤٩) أحمد عبد الجبار عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص٢١٦.

(٥٠) د. محمد عبد الشفيع عيسى، مصدر سبق ذكره، ص١١٤.

(٥١) أحمد عبد الجبار عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢١٣-٢١٤.

(٥٢) د. محمد عبد الشفيع عيسى، مصدر سبق ذكره، ص١١٦.

(٥٣) روبرت كابلان، جغرافية القوة الصينية (إلى أي مدى يمكن ان تصل بكين براً وبحراً؟)، تعريب: سميرة ابراهيم عبد الرحمن، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(٤٥)، بغداد، ٢٠١٠، ص ص ١٦٦-١٦٧.

(٥٤) عادل عبد الصادق، الفضاء ساحة جديدة للتنافس الآسيوي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٨٣)، القاهرة، ٢٠١١، ص٦٧.

(٥٥) براد روبرتس وروبرتس مانينغ ورونالج مونتابرتو، مصدر سبق ذكره، ص٩٣.

(٥٦) د. محمد السيد سليم، القضايا الاستراتيجية العشر الكبرى في جنوبي آسيا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٧٧)، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٧٩.

(٥٧) د. محمد سعيد أبو عامود، إقليم جنوب آسيا (قراءة استراتيجية)، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٧٧)، القاهرة، ٢٠٠٩، ص١٠١.

المصادر

أولاً: الكتب العربية والمعربة

١- أحمد عبد الجبار عبد الله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام ٢٠٠١ وآفاق المستقبل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٥.

٢- توبي شيللي، النفط السياسة والفقر والكوكب، تعريب: دينا الملاح، العبيكان، الرياض، ٢٠١٠.

٣- د. شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٩.

٤- د. عدنان السيد حسين، قضايا دولية (التوسع الأطلسي)، طريق المعرفة، بيروت، ٢٠٠٩.

٥- د. منتصر عمران ناجي الرفاعي، تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية، بيسان، بيروت، ٢٠١٧.

٦- دان سميث، الأمن الدولي والتسلح ونزع السلاح، من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، تعريب: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، بيروت، ٢٠١٧.

٧- ريتشارد كلارك وروبرت نيك، حرب الفضاء الإلكتروني (التهديد التالي للأمن وكيفية التعامل معه)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٢.

٨- كرار أنور ناصر البديري، الصين بزوغ القوة من الشرق، مركز حمورابي، بغداد، ٢٠١٥.

٩- ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الأورآسيوي من الإقليمية إلى الدولية (العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب)، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٤.

١٠- نان تيان وآخرون، التطورات العالمية في الإنفاق العسكري، من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، تعريب: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، بيروت، ٢٠١٧.

ثانياً: الدوريات والدراسات

١- أبو بكر الدسوقي، قضايا السياسة الدولية واتجاهات التغير العالمي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(٢٠٠)، القاهرة، ٢٠١٥.

٢- أحمد دياب، عودة بوتين (تحديات وطموحات روسيا بعد انتخابات الرئاسة)، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٨٨)، القاهرة، ٢٠١٢.

٣- أحمد قنديل، محاولات حثيثة لإعادة صياغة النظام العالمي، مجلة آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد(١٣)، القاهرة، ٢٠١٥.

٤- إيهاب محارمة، مؤتمر العرب والصين (مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة)، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد(٢٢)، قطر، ٢٠١٦.

٥- براد روبرتس وروبرتس مانينغ ورونالج مونتابرتو، الصين القوة النووية المنسية، مجلة سلسلة دراسات مترجمة، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(٤٣)، بغداد، ٢٠١٠.

٦- بشير عبد الفتاح، الأبعاد الاستراتيجية للمناورات الروسية-الصينية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٥٧)، القاهرة، ٢٠٠٥.

٧- جوزيف س. ناي، القوة الأمريكية والصينية بعد الأزمة العالمية، مجلة سلسلة دراسات مترجمة، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(٤٣)، بغداد، ٢٠١٠.

٨- جي. جون إيكنبيري، نهوض الصين ومستقبل الغرب (هل يمكن للنظام الغربي أن يستمر؟)، مجلة سلسلة دراسات مترجمة، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(٤٣)، بغداد، ٢٠١٠

٩- د. أحمد قنديل، الاستقرار الإقليمي على محك الأزمة الكورية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٨٣)، القاهرة، ٢٠١١.

١٠- د. السيد أمين شلبي، الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٨٣)، القاهرة، ٢٠١١.

١١- د. حنان قنديل، الصين واستمرارية الصعود السلمي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٨٣)، القاهرة، ٢٠١١.

١٢- د. عبد المنعم المشاط، تحولات السياسة الخارجية الأمريكية وتأثيرها في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(٢٠٠)، القاهرة، ٢٠١٥.

١٣- د. عماد جاد، حلف الأطلنطي جدل الاستمرار والتوسع، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٧٧)، القاهرة، ٢٠٠٩.

١٤- د. محمد السيد سليم، القضايا الاستراتيجية العشر الكبرى في جنوبي آسيا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٧٧)، القاهرة، ٢٠٠٩.

١٥- _____، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٨٣)، القاهرة، ٢٠١١.

١٦- د. محمد سعيد أبو عامود، إقليم جنوب آسيا (قراءة استراتيجية)، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٧٧)، القاهرة، ٢٠٠٩.

١٧- د. محمد عبد السلام، القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٨٣)، القاهرة، ٢٠١١.

١٨- د. محمد عبد الشفيع عيسى، التكتلات الاقتصادية الدولية (تجمع بريكس نموجاً)، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(٢٠٠)، القاهرة، ٢٠١٥.

١٩- روبرت كابلان، جغرافية القوة الصينية (إلى أي مدى يمكن ان تصل بكين براً وبحراً؟)، تعريب: سميرة ابراهيم عبد الرحمن، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(٤٥)، بغداد، ٢٠١٠.

٢٠- روبين ميريديث، الفيل والتنين (صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعا)، تعريب: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، العدد(٣٥٩)، الكويت، ٢٠٠٩.

٢١- عادل عبد الصادق، الفضاء ساحة جديدة للتنافس الآسيوي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٨٣)، القاهرة، ٢٠١١.

٢٢- عمرو عبد العاطي، آسيا وإحياء طريق الحرير القديم، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٧٧) القاهرة، ٢٠٠٩.

٢٣- كارن أبو الخير، آسيا وملامح نظام عالمي جديد، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٨٣)، القاهرة، ٢٠١١.

٢٤- _____، الخصوصية الصينية (هل تنجح قيادات بكين في إدارة تحولات مصيرية)، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٨٨)، القاهرة، ٢٠١٢.

٢٥- ليون فيرون، العلاقات الصينية – الأمريكية (الوضع الراهن، آفاق التطور والاستراتيجيات)، تعريب: صالح الأشمر، أوراق إستراتيجية، المركز الاستراتيجي للدراسات والتوثيق، العدد(١)، بيروت، ٢٠١٢.

٢٦- محمد عبد الله يونس، تحول جيواستراتيجي (الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الباسيفيكي)، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٨٨)، القاهرة، ٢٠١٢.

٢٧- محمد فايز فرحات، السلوك الصيني الروسي في مواجهة موجة الربيع العربي (قراءة فيما وراء المصالح الاقتصادية)، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد(١)، قطر، ٢٠١٣.

٢٨- نادية محمود مصطفى، الثورات العربية والنظام الدولي (خريطة الملامح والإشكاليات والمآلات)، مجلة الغدير، مركز الدراسات والتوثيق، العدد(٥٥)، بيروت، ٢٠١١.

٢٩- نزيرة الأفندي، الصين ومأزق "مجموعة العشرين"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٨٣)، القاهرة، ٢٠١١.

٣٠- نورهان الشيخ، روسيا الشريك الطبيعي للصين، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٨٣)، القاهرة، ٢٠١١.

ثالثاً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)

١- حجم التبادل التجاري بين الصين وروسيا يتجاوز ١٠٠ مليار دولار، ٢٠١٨/١٢/١٢، تاريخ المشاهدة: ٢٠١٩/٧/٢٩، على الموقع: https://arabic.rt.com.

٢- نمو التجارة بين الصين وروسيا ٢٤ مليار في ثلاثة أشهر، ٢٠١٩/٤/٢٣، تاريخ المشاهدة: ٢٠١٩/٧/٢٧، على الموقع: https://al-ain.com.

Summary

The research of China-Russia relations since 2009 (an analytical study in its reality and future) a cquire a great importance, Due to the importance of the dimensions and factors associated with it, such as the economic, security, military and political dimensions, as well as the geographical and American factors that have an important impact on China-Russia relations. This datum had Reflections On the present and future of the relationship between the two countries. The most important results reached through this research are: (The future cooperation between the two sides will remain Due to the common interests between them, as well as the Sino-Russian Mutual challenge of American hegemony over the international system.

Conversely there is an American expansion to word an important regions that intervene its national security. And for the purpose of documenting all those informations scientifically We approval on the systematic approach to know the most important inputs in the process of interaction between the two countries and then to determine the results of that.